النظام القانوني للخبرة القضائية والتقارير الفنية في التقاضي المدني دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والجزائري

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

إلى روح امي وابي الطاهره اللهم ارحمهم واغفر لهم وادخلهم الجنه بدون حساب يارب العالمين

التقديم

تُعد الخبرة القضائية عين القاضي الفنية في المسائل التي تتطلب تخصصاً دقيقاً يتجاوز المعرفة القانونية البحتة فهي الجسر الذي يربط بين الواقعة المادية

والحكم القانوني ورغم التشابه الجذري بين النظامين القانونيين في مصر والجزائر نظرا للاشتراك في المصادر التاريخية والشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي إلا أن التطبيق الإجرائي لنظام الخبرة يشهد فروقا دقيقة تؤثر على جودة الأحكام وسرعة الفصل في المنازعات

يأتي هذا الكتاب ليغلق فجوة معرفية كبيرة فمعظم الكتب تتناول الخبرة كجزء عارض من قانون الإثبات أو المرافعات دون الغوص في التفاصيل الإجرائية الدقيقة من لحظة التعيين حتى إيداع التقرير النهائي كما أن الدراسات المقارنة بين مصر والجزائر في مجال النظام الفني للخبراء شحيحة جدا

في هذا العمل قمنا بتشريح النظام القانوني للخبرة القضائية عبر عشرة فصول متعمقة نقارن في كل خطوة بين قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري وقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري هدفنا هو تقديم دليل عملي ونظري يخدم ممارس القانون

والخبراء ويسهم في توحيد الفقه القانوني المغاربي والمشرقي

الفهرس

الفصل الأول الإطار النظري والقانوني للخبرة القضائية

الفصل الثاني شروط تعيين الخبراء وصفات الأهلية المهنية

الفصل الثالث إجراءات طلب الخبرة وأمر التكليف

الفصل الرابع مهام الخبير وحدود سلطته التقديرية

الفصل الخامس إجراءات معاينة الموقع وجمع الأدلة الفنية

الفصل السادس تحرير تقرير الخبرة والشكلية الواجبة

الفصل السابع مناقشة تقرير الخبرة أمام المحكمة

الفصل الثامن أجر الخبير ومصروفات الخبرة وتوزيعها

الفصل التاسع المسؤولية المهنية والجنائية للخبراء

الفصل العاشر دراسة مقارنة شاملة وتحديات التطبيق المستقبلي

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

الإطار النظري والقانوني للخبرة القضائية

مفهوم الخبرة القضائية

تعرف الخبرة القضائية بأنها إجراء إثباتي تكلف فيه

المحكمة شخصا أو أكثر من ذوي التخصص الفني لإبداء الرأي في مسائل فنية تحتاج إلى معرفة خاصة لا تتوفر للقاضي وهي تعتبر مساعدة للقاضي وليست بديلا عن سلطته في الفصل في الدعوى

الأساس القانوني

في مصر ينظم الخبرة القضائية الباب الخاص بالإثبات والخبرة في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1968

في الجزائر ينظمها القسم الخاص بالإجراءات العامة والخبرة ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بالأمر رقم 08-09

الطبيعة القانونية

اختلف الفقه في طبيعة الخبرة هل هي إجراء تحقيق أم دليل إثبات والرأي الراجح أنها إجراء تحقيق مساعد

يهدف إلى إضاءة المحكمة بالجوانب الفنية ولا يلزم القاضي بالنتيجة التي يصل إليها الخبير

مبدأ حياد الخبير

يقوم نظام الخبرة على مبدأ الاستقلال والحياد حيث يجب أن يكون الخبير محايدا بين الخصوم ولا يميل لأحدهم وإلا اعتبر تقريره باطلاً أو غير ذي قيمة إثباتية

الاختصاص بالتعيين

تختص المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بتعيين الخبير سواء كانت محكمة أول درجة أو استئناف ولا يجوز للخصوم تعيين خبير خاص إلا كخبرة خاصة لا تملك حجية الخبرة القضائية

الفصل الثاني

شروط تعيين الخبراء وصفات الأهلية المهنية

قوائم الخبراء المعتمدين

تشترط القوانين في مصر والجزائر أن يُختار الخبير من القوائم الرسمية المعتمدة لدى وزارة العدل أو المجالس القضائية إلا في حالات الاستعجال أو الندرة

في مصر توجد جداول للخبراء لدى كل محكمة ابتدائية واستئنافية

في الجزائر توجد قوائم وطنية ومحلية للخبراء المعتمدين لدى المجالس القضائية

شروط الأهلية العامة

يشترط في الخبير أن يكون كامل الأهلية متمتعا بالجنسية الوطنية في الأصل إلا باستثناءات محددة وألا يكون محكوماً بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة

الشهادة والخبرة العملية

يشترط حصول الخبير على شهادة جامعية في تخصصه وممارسة المهنة لمدة زمنية محددة قانوناً تختلف حسب الدرجة الفنية للخبرة

الممنوعون من التعيين

حظرت القوانين تعيين القضاة الحاليين وأعضاء النيابة العامة والمحامين في الدائرة كأخبراء لمنع تضارب المصالح وضمان نزاهة الإجراءات

تعدد الخبراء

يجوز للمحكمة تعيين خبير واحد أو ثلاثة خبراء حسب جسامة المسألة الفنية وتعقيدها وفي حال التعيين الجماعي يُحدد أحدهم مقرراً للتقرير النهائي

الفصل الثالث

إجراءات طلب الخبرة وأمر التكليف

طلب الخبرة

يجوز للمحكمة أن تأمر بالخبرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إذا رأت أن المسألة الفنية تحتاج إلى إيضاح

أمر التكليف

تصدر المحكمة أمراً بتكليف الخبير يحدد فيه المهمة المطلوبة بدقة والمدة الزمنية لإيداع التقرير والأتعاب المقدمة

توجيه الدعوى للخبير

تُعلن صورة من أمر التكليف للخبير والخصوم ليصبح الخبير ملزماً بالبدء في الإجراءات خلال المدة المحددة

حلف اليمين

يشترط في مصر والجزائر أن يحلف الخبير اليمين القانونية أمام المحكمة أو من يفوضه قبل البدء في المهمة بأن سيؤدي عمله بأمانة وصدق

تنحية الخبير

يجوز للخصوم طلب تنحية الخبير لأسباب محددة كوجود قرابة أو عداوة أو مصلحة شخصية في الدعوى وتفصل المحكمة في طلب التنحية فوراً

الفصل الرابع

مهام الخبير وحدود سلطته التقديرية

تحديد المهمة

يجب على الخبير الالتزام الحرفي بالمهمة المحددة في أمر التكليف ولا يجوز له تجاوزها إلى مسائل قانونية أو مسائل فنية لم تُكلف بها

سلطة التحقيق الفني

يتمتع الخبير بسلطة واسعة في اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة مثل المعاينة والفحص والتحليل والاستعانة بفنيين مساعدين تحت مسؤوليته

عدم الفصل في القانون

يمنع الخبير منعاً باتاً من إبداء رأي في المسائل

القانونية أو صحة العقود أو تفسير النصوص لأن ذلك من اختصاص القاضي وحده

السلطة التقديرية

يتمتع الخبير بحرية تقديرية في اختيار الوسائل الفنية المناسبة لإنجاز المهمة ما دامت تؤدي إلى النتيجة الدقيقة المطلوبة

التعاون مع الخصوم

يجب على الخبير إتاحة الفرصة للخصوم لحضور جلسات المعاينة والفحص وإبداء ملاحظاتهم التي يجب تدوينها في محاضر الجلسات

الفصل الخامس

إجراءات معاينة الموقع وجمع الأدلة الفنية

جدول المعاينة

يحدد الخبير مواعيد معاينة الموقع أو الفحص ويعلن الخصوم بها قبل الموعد بمدة كافية لضمان حضورهم

محضر المعاينة

يحرر الخبير محضراً مفصلاً بكل ما شوهد أثناء المعاينة ويوقع عليه من الحاضرين من الخصوم وممثليهم

أخذ العينات والفحص

يجوز للخبير أخذ عينات من المواد أو المستندات للفحص في المعامل المتخصصة مع توثيق سلسلة الحفظ لضمان عدم التلاعب

الاستعانة بمساعدين

يجوز للخبير الاستعانة بفنيين متخصصين في مجالات دقيقة ضمن فريق العمل على أن يتحمل الخبير الرئيسي مسؤولية أعمالهم

حضور الخصوم

حق الخصوم في حضور إجراءات المعاينة والفحص حق جوهري فإن غابوا بعد الإعلان الصحيح يستمر الخبير في عمله دونهم ويذكر ذلك في التقرير

الفصل السادس

تحرير تقرير الخبرة والشكلية الواجبة

هيكل التقرير

يجب أن يتكون التقرير من ديباجة تذكر فيها بيانات الدعوى والأطراف ومهمة الخبير ثم جسم التقرير الذي يشرح الإجراءات والنتائج ثم الخاتمة والرأي الفني

الوضوح والدقة

يجب أن يكتب التقرير بلغة فنية واضحة ومفهومة للقاضي والخصوم بعيداً عن الغموض أو التعميم غير المدعم بالأدلة

توقيع التقرير

يجب أن يوقع التقرير من الخبير أو الخبراء المعينين وفي حال التعدد يوقع الجميع أو يذكر سبب امتناع البعض عن التوقيع

مواعيد الإيداع

يجب إيداع التقرير في قلم كتاب المحكمة خلال المدة المحددة في أمر التكليف ويجوز مد المدة بأمر جديد من القاضي لعذر مقبول

صورة التقرير

يُودع أصل التقرير في المحكمة وتُسلم صور للخصوم للاطلاع عليه وإعداد دفوعهم قبل جلسة المناقشة

الفصل السابع

مناقشة تقرير الخبرة أمام المحكمة

جلسة المناقشة

تحدد المحكمة جلسة لمناقشة تقرير الخبرة بحضور الخبير والخصوم لإبداء الملاحظات والاعتراضات على ما

ورد فيه

استدعاء الخبير

يجوز للمحكمة استدعاء الخبير لتوضيح أي غموض في تقريره أو للإجابة على أسئلة الخصوم والقضاة شفاهة

الاعتراض على التقرير

يجوز للخصوم الطعن في تقرير الخبرة بعدم الدقة أو مخالفة القواعد الفنية أو تجاوز المهمة ولا يلزم القاضي بقبول الاعتراضات بل يقدرها

تقرير مكمل

يجوز للمحكمة أن تأمر الخبير بإيداع تقرير مكمل أو إيضاحي إذا رأت أن التقرير الأصلي غير كافٍ للفصل في النزاع

عدم الالتزام بالرأي

القاضي غير مقيد برأي الخبير الفني ويجوز له أن يخالفه إذا وجد أسباباً مقنعة ومستندة إلى أدلة أخرى في أوراق الدعوى

الفصل الثامن

أجر الخبير ومصروفات الخبرة وتوزيعها

تحديد الأتعاب

تقدر المحكمة أتعاب الخبير بناء على طبيعة المهمة وجهد الوقت والمستوى الفني للخبير وفق جداول معتمدة أو تقدير قضائي

المصروفات المقدمة

يُحكم على طالب الخبرة أو الخصوم بإيداع مبلغ مقدم لتغطية مصروفات الخبرة وانتقال الخبير قبل البدء في الإجراءات

التوزيع النهائي

في الحكم النهائي تُقضى مصروفات الخبرة على الخصم الخاسر أو توزع بنسبة المسؤولية بين الخصوم حسب تقدير المحكمة

امتناع الخصم عن الدفع

إذا امتنع الخصم عن دفع المقدمات المطلوبة يجوز للخبير وقف العمل وإخطار المحكمة لاتخاذ الإجراء المناسب وقد يُسقط الحق في الخبرة

مراجعة الأتعاب

يجوز للخبير أو الخصوم الطعن في تقدير الأتعاب إذا كانت غير متناسبة مع الجهد الفعلي وتفصل المحكمة في هذا الطعن

الفصل التاسع

المسؤولية المهنية والجنائية للخبراء

المسؤولية المدنية

يتحمل الخبير المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تلحق بأحد الخصوم نتيجة خطئه الجسيم أو إهماله في أداء المهمة أو تأخيره غير المبرر

المسؤولية الجنائية

نصت قوانين العقوبات في مصر والجزائر على تجريم شهادة الزور والخيانة في الأمانة من قبل الخبير بعقوبات سالبة للحرية

شطب اسم الخبير

في حال ثبوت إخلال الخبير بواجباته يجوز للمحكمة أو لوزارة العدل شطب اسمه من قائمة الخبراء المعتمدين منعاً من التعيين مستقبلاً

التقادم

تسقط الدعوى المدنية والجنائية ضد الخبير بمرور المدة المحددة قانوناً من تاريخ اكتشاف الخطأ أو انتهاء المهمة

حماية الخبير

يتمتع الخبير بحماية قانونية أثناء أداء مهامه ويعتبر الاعتداء عليه اعتداءً على موظف عمومي في بعض التشريعات

الفصل العاشر

دراسة مقارنة شاملة وتحديات التطبيق المستقبلي

جدول مقارنة موجز

يتشابه النظامان في ضرورة حياد الخبير وحلف اليمين وعدم إلزامية الرأي الفني

ويختلفان في تفاصيل جداول الخبراء وآليات تحديد الأتعاب ودرجة الرقابة الإدارية على الخبراء

أوجه التشابه

الاشتقاق من التقليد القانوني اللاتيني أهمية تقرير الخبرة كدليل إثبات رئيسي ضرورة حضور الخصوم للمعاينة تجريم الكذب في التقارير

أوجه الاختلاف

إجراءات اعتماد الخبراء تختلف بين وزارة العدل والمجالس القضائية آليات الطعن في الأتعاب تختلف في الإجراءات والشروط درجة تخصص قوائم الخبراء

التحديات العملية

يواجه التطبيق تحديات مثل تأخر إيداع التقارير من بعض الخبراء ضعف الإمكانيات التقنية للمعاينة في بعض المحاكم صعوبة تنفيذ أحكام المسؤولية ضد الخبراء

التكنولوجيا والخبرة

تتجه مصر والجزائر نحو استخدام الخبرة الرقمية والتقرير الإلكتروني والتوقيع الرقمي مما يسرع الإجراءات ويقلل التلاعب في المستندات

توصيات لتعديل التشريع

توحيد معايير اعتماد الخبراء بين البلدين إنشاء هيئة رقابية مشتركة لأداء الخبراء تطوير قواعد الأتعاب بما يتناسب مع الغلاء تطوير منصات الخبرة عن بعد

الخاتمة

نبض مستمر نحو عدالة فنية دقيقة

ختاما تُعد الخبرة القضائية ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الفنية في المنازعات المعقدة ورغم التقدم التشريعي في مصر والجزائر إلا أن التطبيق العملي لا

يزال يواجه تحديات تتعلق بالوقت والجودة ومن خلال هذه الدراسة المقارنة يتضح أن التقارب التشريعي كبير لكن النجاح يعتمد على كفاءة الخبراء ورقابة المحاكم

إن التوجه نحو الرقمنة والتخصص الدقيق هو المستقبل الذي سيرفع من قيمة التقرير الفني نأمل أن يكون هذا الكتاب دليلاً عمليا يساهم في تطوير أداء الخبراء والقضاة لتحقيق عدالة تقنية رصينة تحمي الحقوق وتثبت الحقائق

المراجع والمصادر

أولا التشريعات المصرية

قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968

قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937

قانون تنظيم الخبراء المصري رقم 12 لسنة 1984

مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية في مواد الخبرة والإثبات

ثانيا التشريعات الجزائرية

قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الأمر رقم 08-09 لسنة 2008

قانون العقوبات الجزائري الأمر رقم 66-156

القانون المتعلق بتنظيم مهنة الخبرة القضائية في الجزائر

مجلات الأحكام الصادرة عن المجلس القضائي والمحكمة العليا الجزائرية

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي